

الضمان الاجتماعي

## مجلة دورية بموضوع – الخدمات والرفاه الاجتماعي

ضمان امن اجتماعي لائق ودائم

مؤتمر البحث الدولي لل- ISSA (2014)



من إصدار مؤسسة التأمين الوطني

كانون ثاني 2017

كراس 100



## مقدمة

### مؤتمر البحث الدولي لل- ISSA (2014) – جدول اعمال ومراجعة المحاضرات

دانيل جوتليف<sup>1</sup>, سايمون بريملاكوف<sup>2</sup>, إيان اورتون<sup>2</sup>

عرض مؤتمر البحث للمنظمة الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA)، الذي عقد في عام 2014، مناظرات لإداريين وأكاديميين الذين يعملون مع الضمان الاجتماعي. وناقش المؤتمر، من زوايا مختلفة، مدى كون الضمان الاجتماعي كاف ومستدام. وكانت القضايا الأساسية التي نوقشت هي تعريف الكفاية وقياسها ومساهمة أنظمة الضمان الاجتماعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. نوقشت أيضا "اتجاهات عليا"، بما في ذلك شيخوخة السكان وتغير المناخ، وتأثيرها على نظام الضمان الاجتماعي. وكان الهدف من هذا المؤتمر تقييم تأثير هذه القضايا على دوائر الضمان الاجتماعي والتعرف على الأدوات التي من شأنها تمكين التكيف والابتكار في المستقبل، على أساس ممارسات وطنية فعالة ووفقا للنتائج التي تنتج عن الدراسات الجديدة.

---

1 مؤسسة التأمين الوطني، القدس.

2 ISSA، جنيف.

## الامان الاجتماعي في اسرائيل: اهداف وتحديات استيراجيه<sup>1</sup>

دانييل جوتليف<sup>2</sup>

نظام الضمان الاجتماعي هو الأداة الرئيسية لضمان الأمن الاقتصادي الأدنى لجميع السكان من مخاطر اساسية بسبب عدم وجود دخل أساسي واضرار بدخل العمل على مدى دورة الحياة. وتضاف إلى هذه المخاطر، مخاطر التي تنطوي عليها التغيرات الاقتصادية المتسارعة في عصر العولمة وعلى خلفية عدم المساواة الاقتصادية المتعمقة. التحدي الذي تخلقه مشكلة الفقر في إسرائيل يتم معالجته من قبل وزارة المالية، المسؤولة عن إعادة توزيع الموارد لصالح القطاعات الأضعف في المجتمع، لا سيما من خلال النظام الضريبي وبواسطة المخصصات المعيشية، والتي تقع مسؤولية توزيعها على التأمين الوطني. مع اغتناء الاقتصاد بمرور الوقت، يمكن توقع زيادة تخصيص الموارد للضمان الاجتماعي، إذ أن نظام الضمان الاجتماعي، الذي يحمي من عدم اليقين الاقتصادي، هو أولاً وقبل كل شيء تأمين الذي ينظر إليه على أنه منتج الذي يزيد الطلب عليه مع الدخل، وبالتالي ينعكس بالسواء المتزايد مع النمو الاقتصادي في إسرائيل والذي بلغ متوسط حوالي 4.5٪ من حيث القيمة الحقيقية، ونحو 1.9٪ سنوياً من حيث القيمة الحقيقية للفرد في السنة. وعلى الرغم من ذلك، انخفض الإنفاق على الضمان الاجتماعي بين عامي 1985 و- 2015 من حوالي 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6٪ تقريباً. وترتبط أهداف الضمان الاجتماعي بمجموعة متنوعة من مفاهيم العدالة- العدل في التوزيع، العدالة حسب الجدارة وعدالة متعددة الأجيال. يقترح توزيع المخصصات إلى أربع مجموعات - المخصصات العامة، مخصصات بديلة لأجر العمل، مخصصات لضمان اداء اساسي ومخصصات معيشية- والتي تهدف إلى المساعدة على تحديد عقلاني لحجم المخصصات، شروطها وتمويلها. المجموعات الثلاث الأولى هي تأمينية بطبيعتها. انها مهمة لغالبية السكان، وبالتالي فإن أي إشارة انتقائية لفحص الدخل تنتهك جوهر الضمان الاجتماعي، الذي هدفه الأساسي زيادة في اليقين والاستقرار الاقتصادي لدى الفرد والأسرة. وعلى الرغم من أهمية التأمين في هذه المجموعات، زادت فحوصات الدخل في جزء منها، الامر الذي اثر بشكل سلبي على الجوهر الأساسي للتأمين الاجتماعي. في المجموعة الأخيرة،

1 شكرا جزيلا لميخائيل اسولين على اقامة قاعدة البيانات للمجموعات ولدكتور جابرنيلا هيلبارون على تحليل عدد متقاضى مخصصات الشيخوخة ومخصصات الباقيين في السن المشروط.  
2 نائب المدير العام للبحث والتخطيط، التأمين الوطني، مدرسة العمل الاجتماعي وللرفاه الاجتماعي على اسم باول براوليد، الجامعة العبرية في القدس.

المخصصات المعيشية، نجد منطق في تنفيذ فحص الدخل وفحص العمل. ومع ذلك مخصصات ضمان الدخل في سن العمل ابتعدت عن الحد الأدنى للعيش بكرامة وخلقت حاجة ملحة لزيادتها بالتلائم. كما هو موضح في هذه المقالة، يمكن أن يتم ذلك بواسطة الأخذ بعين الاعتبار مشكلة "الخطر الأخلاقي"، أي في الدافع للعمل والادخار.

## مساندة الباحثين عن عمل: كيف يمكن للفوائد أن تساعد العاطلين عن عمل وأن تعزز خلق وظائف<sup>1</sup>

### إكارد أرنيس<sup>2</sup>

الارتفاع السريع في معدلات البطالة، والذي طرأ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في عام 2008، أثار اهتماماً متجدداً بتأثير الأنظمة المصممة بشكل جيد لدعم البطالة على سرعة انتعاش أسواق العمل وتجديد خلق فرص عمل. استناداً إلى معلومات جديدة بشأن حركة الأسهم في سوق العمل، يستخدم هذا المقال نموذج ماكرو-اقتصادي، والذي يستند على أسس ميكرو-اقتصادية، لتقييم آثار مختلف النفقات الإيجابية والسلبية على نمو سوق العمل وحالة الخزينة العامة. إنه يعلم بالأخص، أنه في دولة G20 متطورة ومتوسطة ينتج الإنفاق على إعانات البطالة على المدى القريب والبعيد مكاسب في مجال التوظيف التي تتجاوز تلك التي لوحظت بسبب سياسات نشطة في سوق العمل. علاوة على ذلك، بدلاً من شد أحزمتهم قبل الأوان، تم إدارة دول مجموعة ال- G20 المتقدمة بشكل جيد جداً، بحيث احتوت المزيد من التدهور في احتياطي الخزينة العامة الناتجة عن زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية لتسجيع المزيد من النمو السريع في التوظيف، مما أدى حتى إلى تعافي أسرع في وضع الخزينة العامة.

1 يشكر الكاتب كاترين ساجيت (Catherine Saget) على ملاحظاتها المفيدة على مسودة المقال ومنظمي مؤتمر البحث العالمي ل- (International Social Security Association) ISSA، الذي أقيم في نوفمبر 2014، في القدس، على دعوتهم الكريمة.

2 مكتب العمل العالمي (International Labour Office)، جنيف، سويسرا.

## نموذج لتغطية عالمية للضمان الاجتماعي: تجربة دول ال- BRICS<sup>1</sup>

### ماريدولا جاهاي<sup>2</sup>

لقد خطت دول ال- BRICS<sup>3</sup> خطوة كبيرة إلى الأمام في توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي. ولكن حتى يتحقق الهدف - حماية تأمين اجتماعي شامل وعالمي - لا تزال الطريقة طويلة. متكئاً على الخبرة المكتسبة من تطبيق سياسة دول ال- BRICS، يدرس المقال إمكانية استخدام نماذج متعارف عليها لتزويد ضمان اجتماعي من أجل تصميم تدخلات سياسية ناجعة من أجل الضمان الاجتماعي الشامل. هذه مبادئ أساسية التي من شأنها أن تسمح سد الثغرات في التغطية. وقد حددت هذه المبادئ في علاقات تكاملية ومجزية من أجل تطوير إطار مفاهيم لسياسة التدخل لسد الفجوة في تغطية الضمان الاجتماعي وتحقيق الضمان الاجتماعي الشامل.

- 
- 1 يستند هذا المقال على محاضرة التي قدمت في مؤتمر البحث العالمي لتنظيم الضمان الاجتماعي العالمي (ISSA)، والذي استضافته مؤسسة التأمين الوطني في القدس في 5-3 نوفمبر، 2014.
  - 2 تنظيم عمال صناديق التقاعد، نيودلهي، الهند.
  - 3 الحروف الأولى لخمس دول- برازيل، روسيا، هند، الصين وجنوب أفريقيا - والذي ينسب اليهم الاقتصاديين إمكانية التطور الاقتصادي الأعلى في العالم.

## معايير للنفقات الادارية<sup>1</sup> عن البرامج الالزامية للضمان الاجتماعي

### اولكسي سلوشينسكي<sup>2</sup>

يقترح هذه المقال إطار للمقارنة وتحديد معايير للمصاريف الإدارية على خطط التقاعد الإلزامية كجزء من الإمدادات الوطنية للضمان الاجتماعي. وهو يعرض نتائج التحليل الكمي، الذي يستند إلى إطار الذي تم تطويره في الأدب الواسع، الذي يتعامل مع خطط التقاعد العامة والخاصة، والتي تم مراجعتها كجزء من هذا التحليل. وتشمل مجموعة البيانات المتوفرة لدينا 100 وأكثر من المراقبات ومجموعة واسعة من المتغيرات التفسيرية. قمنا بتطوير وقارنا عدد من مؤشرات تكلفة موحدة، وناقشنا مزاياها ومحدوديتها. كما اننا ناقش عناصر التكلفة الرئيسية وجزء من مجمل التكاليف الإجمالية الشاملة للبرامج. يوضح تحليل الانحدار 90% أو أكثر من الاختلاف في المصاريف الإدارية. وهو يؤكد العديد من الفرضيات التي عرضت في الدراسات السابقة وتظهر أدلة جديدة على العوامل الرئيسية التي تحدد التكاليف. وقد طوّرونا ثلاث نماذج للتحليل الإحصائي. مجموعة المنتجات الأولى تفحص تأثير مبنى البرنامج على إجمالي التكلفة. وتقيس المجموعة الثانية الاختلافات في إدارة واجبات التقاعد بين أنظمة التقاعد الإلزامي في القطاعين العام والخاص. وأخيرا، استنادا إلى النموذج الثالث قمنا بوضع معايير لمستويات التوظيف وإجمالي النفقات الإدارية، والتي توجه تحليل السياسات والتوصيات. يجب الانتباه، إن الفرق بين التقييمات المنخفضة والعالية في برامج مماثلة بحجمها، والتي تعمل في البيئة الاقتصادية نفسها، قد يكون أربع اضعاف، ويرجع ذلك إلى عوامل المتعلقة بمبنى البرنامج وتشغيله (مثل وظيفة إدارة الممتلكات، جباية مؤسسية أو تشغيل برامج مكملة خاصة). لذلك، عند استخلاص الاستنتاجات بشأن مستوى التكاليف الإدارية، يجب التذكر دائما العلاقة التنظيمية لكل برنامج.

1 هذا المقال يعمل بواسطة مراجعة وتحليل اوسع واشمل لسلوشينسكي (Sluchynsky, 2015). والتي شكلت

الاسس للبحث المعروض في مؤتمر البحث العالمي ISSA, 2015.

2 البنك العالمي، واشنطن، الولايات المتحدة.